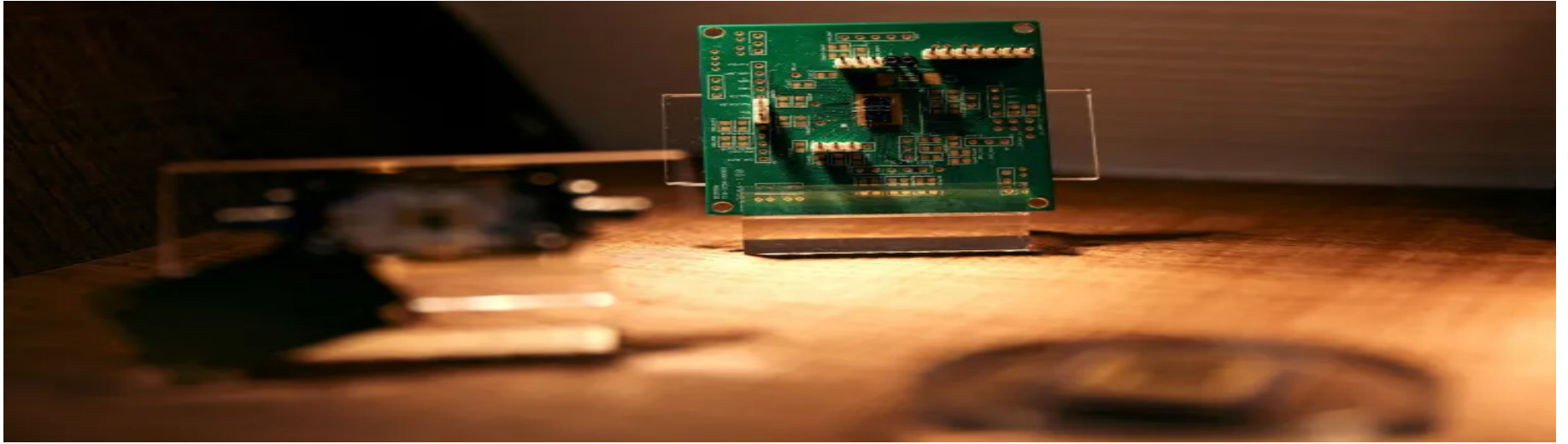


بين الأمن السيبراني وحرية الابتكار واشنطن تضع إطار جديد للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي



قانوني إلى البيانات والمعلومات الحساسة لاستخدامها لاحقاً في أي أغراض إجرامية أو غير مشروعة. ويرى مراقبون أن القرار يعكس محاولة أميركية لتحقيق توازن دقيق بين هدفين متعارضين ظاهرياً؛ فمن جهة تسعى واشنطن إلى الحفاظ على وتيرة الابتكار السريعة التي جعلت الشركات الأميركية تتصدر سباق الذكاء الاصطناعي عالمياً، ومن جهة أخرى تتزايد المخاوف من أن تتحول النماذج المتقدمة إلى أدوات يمكن استغلالها في الهجمات الإلكترونية أو سرقة البيانات أو تطوير برمجيات خبيثة أكثر تعقيداً. وتكتسب هذه المخاوف أهمية خاصة مع التطور المتسارع لقدرات النماذج الحديثة، التي باتت قادرة على تحليل الشيفرات البرمجية واكتشاف الثغرات التقنية وتقديم حلول معقدة للمشكلات الحاسوبية خلال وقت قصير. وبينما تمثل هذه القدرات فرصة كبيرة لتطوير الأمن السيبراني، فإنها تثير في الوقت ذاته مخاوف من إمكانية إساءة استخدامها من قبل جهات إجرامية أو دول منافسة. ويشير خبراء الأمن الرقمي إلى أن السنوات المقبلة قد تشهد انتقال المنافسة العالمية من التركيز على جودة النماذج وقدراتها اللغوية إلى التركيز على مستوى الأمان والثوقية والقدرة على منع الاستخدامات الضارة، ولهذا السبب تتجه الحكومات إلى بناء قنوات تعاون مباشرة مع الشركات المطورة للتقنيات المتقدمة.

تبادل معلومات الأمن السيبراني للذكاء الاصطناعي في غضون 30 يوماً، ليعمل بالتعاون التطوعي مع قطاع التكنولوجيا على مسح ومعالجة الثغرات البرمجية وتوزيع التحديثات الأمنية. في الوقت نفسه، كُفّ مكتب إدارة الموازنة بفحص المنح الفيدرالية المتاحة لتمويل مطوري برمجيات الكشف عن ثغرات الذكاء الاصطناعي المتقدم، بينما مُنح مكتب إدارة الموارد البشرية مهلة 60 يوماً لتوسيع مسارات التوظيف لمتخصصي الأمن السيبراني ضمن قوة التكنولوجيا الأميركية. أما فيما يتعلق بنماذج الذكاء الاصطناعي الرائدة، فقد أمهل القرار الجهات الحكومية المختصة 60 يوماً لتطوير عملية تصنيف سرية لتقييم القدرات السيبرانية المتقدمة للنماذج، وتحديد العتبة التي يجري بناءً عليها تسمية البرنامج بنموذج راند مغطي. ويتضمن القرار صياغة إطار عمل تطوعي يتيح للمطورين التواصل مع الحكومة للتحقق من تصنيف برامجهم، مع إمكانية منح الحكومة الفيدرالية حق الوصول إلى هذه النماذج لفترة تصل إلى 30 يوماً قبل طرحها للشركاء الآخرين، بشرط الالتزام الصارم بسرية البيانات وحماية الملكية الفكرية ومخاطر المٌطلعين. وشدد الأمر التنفيذي، في الوقت نفسه، على منع استخدام هذه التوجيهات لفرض تفويضات إلزامية، أو تراخيص حكومية مسبقة، أو تصاريح تقييد تطوير ونشر نماذج الذكاء الاصطناعي الجديدة. وفي الشق الجنائي، وجّه الأمر التنفيذي المدعي العام الأميركي بإعطاء الأولوية القصوى لإنفاذ القوانين الجنائية الفيدرالية ومُلاحقة أي جهة أو فرد يستخدم الذكاء الاصطناعي للوصول غير القانوني إلى أجهزة الكمبيوتر أو إلحاق الضرر بها دون تفويض. ويشمل هذا التجريم اختراق أنظمة تكنولوجيا المعلومات العامة أو الخاصة، أو توظيف وكلاء الذكاء الاصطناعي للوصول بشكل غير

الثغرات البرمجية وتسريع معالجتها. وكان ترمب قد ألغى في أول يوم له بعد عودته إلى البيت الأبيض، أمراً سابقاً أصدره سلفه جو بايدن لتنظيم الرقابة على الذكاء الاصطناعي. وذكر البيان أن هذه الخطوة تسعى للحفاظ على الريادة العالمية للولايات المتحدة في هذا القطاع، عبر تقليص القيود البيروقراطية التي فرضتها الإدارة السابقة، وتشريع مسارات مرنة تدعم المطورين والباحثين، وتسرع تبني هذه التقنيات المسؤولة داخل المؤسسات الحكومية والصناعية على حد سواء. وأكد الأمر التنفيذي أن القوة المتنامية للذكاء الاصطناعي تفرض اعتبارات أمنية جديدة تتطلب تنسيقاً مكثفاً لحماية الابتكارات الأميركية والملكية الفكرية من الاستغلال أو السرقة من قبل الدول المنافسة، في إطار جهود سيبرانية تضع استراتيجية أميركا أولاً في مقدمة أولوياتها للحفاظ على الهيمنة العالمية للبلاد. وفي إطار تحديث الأنظمة الفيدرالية للأمن السيبراني، حدد القرار مهلة زمنية صارمة مُدتها 30 يوماً لعدد من الوكالات الفيدرالية لاتخاذ إجراءات فورية لحماية الأنظمة الحيوية. ووفقاً للتوجيهات، تلتزم وزارة الحرب التي ستتحمل تكاليف نشر هذا الأمر، إلى جانب لجنة أنظمة الأمن القومي، بفرز وتأمين شبكاتها الدفاعية والمعلوماتية بشكل عاجل. بالتزامن مع ذلك، سُئِدر وكالة أمن البنية التحتية والأمن السيبراني توجيهات تشغيلية مُلزِمة لتسريع حماية أنظمة الحكومة المدنية، وتوسيع الأدوات الدفاعية القائمة على الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تسهيل وصول السلطات المحلية ومُشغلي البنية التحتية الحيوية، كالمستشفيات الريفية، والبنوك المجتمعية، والمرافق المحلية، إلى خدمات الأمن السيبراني ونماذج الذكاء الاصطناعي المتطورة. كما وجّه الرئيس ترمب وزارة الخزانة ووكالة الأمن القومي بتأسيس مركز

وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترمب أمراً تنفيذياً، أتاح بموجبه إنشاء إطار طوعي يسمح لمطوري الذكاء الاصطناعي بمشاركة نماذجهم المتطورة مع الحكومة قبل طرحها، وفق ما نشرت وكالة الصحافة الفرنسية. ويتيح القرار لشركات مثل أوبن إيه آي وغوغل وأنتروبيك منح الحكومة إمكان الوصول إلى أقوى نماذجها قبل موعد طرحها بثلاثين يوماً. وجاء القرار على خلفية مخاوف تتعلق بنموذج ميثوس الذي طوّره شركة أنتروبيك، وامتنعت عن طرحه للعامة بسبب قدرته على كشف ثغرات في الأنظمة الحاسوبية، بما فيها الأنظمة المصرفية والحكومية والمستشفيات. ويمثل الإطار الزمني البالغ 30 يوماً حلاً وسطاً؛ إذ كانت النسخة الأولية المسربة من القرار تقترح مدة تصل إلى 90 يوماً من الاطلاع الحكومي المسبق، بينما ضغطت شركات التكنولوجيا لتقليصها إلى 14 يوماً فقط. ووفقاً لما أوردت تقارير إعلامية، تواصل المستثمر في وادي السيليكون ديفيد ساكس، الذي يشغل منصب مسؤول الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية في إدارة ترمب، مع الرئيس منبهاً إياه إلى أن الإجراء قد يبطئ الابتكار، ويضر بتنافسية الولايات المتحدة في سباق الذكاء الاصطناعي مع الصين؛ ما فاجأ بعض مسؤولي البيت الأبيض الذين كانوا يعتقدون أنه يؤيد القرار. وكتب ساكس على منصة إكس، الأسبوع الماضي: التنظيم غير الضروري هو أكبر تهديد للابتكار في أميركا، مضيفاً أن الفوز في سباق الذكاء الاصطناعي يتطلب إزالة العوائق البيروقراطية. وينص الأمر التنفيذي أيضاً على تكليف وزارة الخزانة ووكالة الأمن القومي ووكالة الأمن السيبراني والبنية التحتية إنشاء مركز تنسيق لأمن الذكاء الاصطناعي السيبراني، بالتعاون الطوعي مع الشركات ومُشغلي البنية التحتية الحيوية، لتنسيق جهود كشف

٧٥١١
المركز الأكاديمي ليف

مناقشة علنية لتنفيذ أعمال
تجديد سكن غليمان في حرم
ليف المركز الأكاديمي ليف
في القدس رقم 01-2026

المركز الأكاديمي ليف ع"ر ("المركز") يدعو بذلك، إلى تقديم عروض لتجديد سكن غليمان. يمكن الاطلاع على مستندات المناقشة التفصيلية على موقع المركز الإلكتروني، على العنوان www.jct.ac.il، في النافذة السفلية، ضمن الرابط "المناقشات".

يجب تقديم عروض المناقشة بحسب التعليمات المنصوص عليها في وثائق المناقشة حتى تاريخ 15.07.2026 حتى الساعة 12:00.

مع التحيات، المركز الأكاديمي ليف ع"ر